

Distr.: General
15 May 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة المملكة المتحدة
للمجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم على مسؤوليتي، في
أعقاب التشاور مع باقي أعضاء المجلس.

وأرجو ممتنا أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) إمبر جونز باري

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، أثناء رئاسة المملكة المتحدة له في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تسع عشرة جلسة، شملت مناقشة مفتوحة واحدة ومناقشتين خاصتين، وجلسة إحاطة واحدة وأربعة اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. وعلاوة على ذلك، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١٤ مناسبة. واعتمد المجلس خمسة قرارات وخمسة بيانات رئاسية. وترأست وزيرة خارجية المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، مارغريت بيكيت، عضو البرلمان، إحدى المناقشات المفتوحة في ١٧ نيسان/أبريل. وترأس وزير الدولة في المملكة المتحدة، كيم هاويز، عضو البرلمان، المناقشة المتعلقة بالشرق الأوسط، في ٢٥ نيسان/أبريل.

أفريقيا

الحالة في أفريقيا

في ٤ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، جون هولمز، إحاطة إلى المجلس عن زيارته إلى جمهورية وسط أفريقيا وتشاد والسودان، في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية، ولمسوا مدى إلحاح الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية على صعيد هذه البلدان وفيما بينها.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٣ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/9) شجبه فيه أعمال العنف التي وقعت في كينشاسا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء ما وقع من خسائر في الأرواح ومن تدمير وسلب ونهب. وحث المجلس كذلك كافة الأطراف على احترام قدسية الحياة البشرية ومبادئ حقوق الإنسان، وعلى السعي إلى حل خلافاتها بالتفاوض وفي ظل احترام الإطار الدستوري والقانوني. وكرر المجلس أهمية أن يستمر المجتمع الدولي في دعم عملية توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحاجة إلى كفالة تشاركون الشركاء الدوليين فيما يتخذ من إجراءات لهذا الغرض. وأقر كذلك بأنه

ينبغي أن يستند ذلك الدعم إلى التزام متبادل من جانب السلطات الكونغولية وجميع الفاعلين السياسيين الكونغوليين بالمصالحة الوطنية، وبتدعيم المؤسسات الديمقراطية.

وفي ٤ نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص للأمين العام، السفير ويليام ليسبي سوينغ، إحاطة أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته عن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2007/156)، بما في ذلك توصيات الأمين العام بشأن تحديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثناء المناقشة لاحظ المجلس أعمال العنف الأخيرة في كينشاسا وانعكاساتها على الاستقرار والمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشارت إلى أنه من اللازم للأطراف جميعها أن تحل خلافاتها عن طريق الحوار بدلا من القوة، وأن تتمسك بالالتزام بالعملية السياسية. وقد سبق المشاورات التي جرت في ٤ نيسان/أبريل اجتماع لمجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٥١ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة وقوام أفرادها، على النحو المنصوص عليه في القرارات السابقة، إلى غاية ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

ليبيريا

في ١٨ نيسان/أبريل، قدم السفير جمال ناصر البدر، نائب الممثل الدائم لقطر، نيابة عن الممثل الدائم لقطر ناصر عبد العزيز الناصر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، إحاطة أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته عن حالة نظام الجزاءات، وعن المناقشات التي تجريها اللجنة، وعن آخر استنتاجات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيريا. وقد استنتج التقرير المرحلي للفريق أن ليبريا قد استوفت شروط المشاركة في نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وعليه، أعربت اللجنة عن تأييدها لرفع التدابير المفروضة على الماس بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) والتي جرى تمديد العمل بها بموجب القرارين ١٦٨٩ (٢٠٠٦) و ١٧٣١ (٢٠٠٦).

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧) عن الحالة في ليبريا وغرب أفريقيا، منهيًا بذلك التدابير المفروضة على الماس بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ومشجعا عملية كمبرلي على أن تقدم إلى المجلس عن طريق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) تقريرا في غضون تسعين يوما عن طلب ليبريا المقدم إلى عملية كمبرلي، وقرر استعراض إنهاء التدابير المفروضة على الماس بعد النظر في تقرير فريق الخبراء وعملية كمبرلي.

السودان

في ٥ نيسان/أبريل، قدم السفير مارسيلو سيباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، تقريره الذي يقدم كل ٩٠ يوماً على نحو ما نص عليه القرار، وذلك أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته. وتناول السفير في تقريره مناقشات اللجنة ومضامين تقريرين مخصصين عن الحالة لفريق الخبراء وأعمال متابعتها. وأشار أيضاً إلى الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للتقرير المرحلي لفريق الخبراء. وعكست المناقشة ما يساور المجلس من قلق إزاء تدهور الحالة ومزاعم انتهاكات أحكام القرار ١٥٩١. وحث أعضاء المجلس الأطراف إلى الامتنال لقرارات مجلس الأمن واتفاق السلام في دارفور. ودعت بعض الوفود إلى النظر فيما إذا كان من اللازم فرض مزيد من الجزاءات.

وفي ١٢ نيسان/أبريل، تلقى المجلس أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، إحاطة من مدير شعبة أفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام، ديمتري تيتوف، عن الاجتماع الذي عقد في ٩ نيسان/أبريل في أديس أبابا، بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان. وقال السيد تيتوف إن السودان قد وافق على مجموعة الدعم الثقيل التي تقدمها الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، باستثناء ست طائرات عمودية هجومية. ولقي هذا التطور ترحيباً واسعاً من أعضاء المجلس. واتفق المجلس على أنه ينبغي للرئيس أن يوجه كتاباً إلى الأمين العام يعرب فيه عن تأييد تمويل الأمم المتحدة لمجموعة الدعم الثقيل، متى تلقى المجلس تأكيد قبول حكومة السودان للمجموعة بكاملها، بما في ذلك الطائرات العمودية. وفي ١٦ نيسان/أبريل، وجه الرئيس إلى الأمين العام كتاباً بذلك المعني، بعدما تلقى رسالة من الممثل الدائم للسودان تؤكد موافقة حكومته على مجموعة الدعم الثقيل بأكملها.

وفي ١٦ نيسان/أبريل أيضاً، استضافت وزيرة خارجية المملكة المتحدة مناقشة خاصة غير رسمية عن السودان، جمعت أعضاء المجلس والأمين العام للأمم المتحدة وكبار ممثلي الأمم المتحدة والرئيس ألفا عمر كوناري، رئيس الاتحاد الأفريقي، وسعيد دجنيت، مفوض الاتحاد الأفريقي، والممثلان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، جان إلياسون وسالم أحمد سالم.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في السودان، السيد تايي - بروك زيريهون، إحاطة إلى المجلس، أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، عن تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) (S/2007/213)، حيث زود المجلس بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ومدى احترام وقف

إطلاق النار، وعن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. وأشار إلى أن أطراف الاتفاق ما فتئت تحرز بعض التقدم، وإن كان محدوداً، نحو تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وأحرز تقدم جيد على مستوى ترتيبات تقاسم السلطة، كما تم احترام وقف إطلاق النار بشكل كبير. بيد أن إحساساً بانعدام الثقة لا يزال قائماً. وقد انتقل اتفاق السلام الشامل إلى مرحلة حساسة. وهو بحاجة إلى التزام قوي من الأطراف ودعم من جانب المجتمع الدولي. وتشمل المسائل الرئيسية المتبقية إكمال إعادة نشر القوات والاستعدادات لانتخابات منتصف المدة المقررة في عام ٢٠٠٩. وأثناء المناقشة، دعا أعضاء المجلس أيضاً إلى التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، واتفقوا على أن تأمين سلام دائم في السودان عملية لا يمكن تجزئتها، بل إنها عملية كلية لا تتجزأ، وشددوا على الأهمية التي تنسم بها انتخابات عام ٢٠٠٩. وقد سبق المشاورات اجتماع لمجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٧٥٥ (٢٠٠٧)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى غاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

الصومال

في ١٢ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولياميني كالومو، إحاطة إلى مجلس الأمن أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، عن أعمال العنف في الصومال وعن الحالة الإنسانية المتردية هناك. فقد قتل ما لا يقل عن ٤٠٠ شخص أثناء الأعمال القتالية الأخيرة في مقديشو وأصيب ٦٠٠ شخص آخرون بجروح. ونزح عن المدينة منذ شباط/فبراير ما مجموعه ١٢٨ ٠٠٠ من المدنيين. وما زال يتعين تحديد موعد جديد لانعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية. وأثناء المناقشة، دعا أعضاء المجلس كافة الأطراف إلى نبذ العنف والالتزام بالحوار، كيما يتسنى عقد مؤتمر المصالحة الوطنية. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، عُقدت مناقشة خاصة غير رسمية عن الصومال، قدم أثناءها المراقب عن الاتحاد الأفريقي وممثلو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية إحاطات إلى أعضاء المجلس.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2007/13) بشأن الصومال، حيث أعرب المجلس عن القلق إزاء تجدد أعمال القتال هناك، وعن أسفه للخسائر في الأرواح البشرية والآثار الإنسانية المترتبة على أعمال القتال، داعياً كافة الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار. وأكد المجلس ضرورة تعزيز الجهود من أجل تقديم المساعدة الإنسانية العوئية. وكرر تأييده للعملية السياسية بصيغتها المبينة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، ودعا إلى عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في أقرب وقت

ممكن. وأعرب المجلس من جديد عن مدى أهمية نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل كامل وفعال، وطلب إلى الأمين العام أن يجرى مشاورات مع الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات بشأن مدى إلحاح زيادة تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الميدان، وطلب إلى الأمين العام أن يباشر فوراً أعمال التخطيط المناسب للطوارئ لاحتقال إنشاء بعثة للأمم المتحدة يتم نشرها إذا ما قرر مجلس الأمن الإذن بإنشاء تلك البعثة.

الصحراء الغربية

في ٢٠ نيسان/أبريل، قدم جوليان هارستون، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصحراء الغربية والسيد بيتر فان والسوم، المبعوث الشخصي للأمين العام، إحاطة إلى المجلس أثناء مشاوراته بكامل هيئته عن الحالة في الصحراء الغربية، بما في ذلك آخر تقرير للأمين العام (S/2007/202) والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وسلط المبعوث الشخصي الضوء على توصية الأمين العام الواردة في تقريره بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو الطرفين إلى الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم ومقبول منهما يتضمن تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وأثناء المناقشة، أحاط أعضاء المجلس علماً بالخطة التي يقترحها كلا الطرفين، وأعربوا عن تأييدهم لدعوة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ورحب أيضاً أعضاء المجلس بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر إلى غاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسبق مشاورات المجلس بكامل هيئته اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر إلى غاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، داعياً الطرفين إلى الدخول في مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة برعاية الأمين العام.

آسيا

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ٥ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن زيارته إلى الشرق الأوسط في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ آذار/مارس أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، بما في ذلك ما يتعلق بحضوره مؤتمر القمة العربي في الرياض واجتماعه هناك مع رئيس السودان. كما قدم تقريره الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الاقتراح بإيفاد بعثة

تقييم مستقلة لتقييم مراقبة الحدود اللبنانية. وتبين من المناقشة التي أعقبت ذلك أن أعضاء المجلس ما زالوا ملتزمين بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتعين بذل المزيد من الجهود في جوانب رئيسية رغم ما أحرز من تقدم هام. وما زال المجلس مستعداً لدعم الأطراف في هذا الشأن.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أجرى مجلس الأمن مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد ترأس كيم هاولز، عضو البرلمان، ووزير الدولة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، المناقشة التي شارك فيها أيضاً ممثلو البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين وإسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية. وقدم ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى مجلس الأمن عن التطور الإيجابي الذي طرأ في معظم الأحيان على الوضع، لكنه حذر مما يشكله تدهور الحالة الأمنية من تهديد على عملية السلام. ورحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة، بما فيها الاجتماعات التي عُقدت بين رئيس مجلس وزراء إسرائيل، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وبتأكيد جامعة الدول العربية من جديد مبادرة السلام العربية وبتشكيل جامعة الدول العربية لجنة وزارية لدعم هذه المبادرة. وطالب بالإفراج عن الصحفي من وكالة الأنباء البريطانية BBC آلان جونستون ودعا الجانبين إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتهدئة الوضع. وتحدث أعضاء المجلس عن قوة الدفع الحالية لهذه العملية ورحبوا بمبادرة السلام العربية. وأكدوا أهمية الحوار الوطني في لبنان.

لبنان

في ١٧ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/12)، استجابة لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأذنا ضمن حملة أمور بإيفاد بعثة مستقلة لتقييم مراقبة الحدود بالاتصال الوثيق مع حكومة لبنان.

تيمور - ليشتي

في ٤ نيسان/أبريل، وافق أعضاء المجلس، أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته، على إصدار بيان صحفي بشأن الانتخابات الرئاسية التي ستجري في تيمور - ليشتي في ٩ نيسان/أبريل يعربون فيه عن الدعم الكامل للانتخابات، التي تشكل معلماً هاماً من معالم العملية الديمقراطية في البلد. وفي هذا البيان، طالب أعضاء المجلس جميع الأطراف بالتقيد بالمبادئ المتعلقة بنقد العنف والعمليات الديمقراطية والقانونية. بما يكفل أن تؤدي الانتخابات

الرئاسية المقبلة إلى توحيد الصفوف والإسهام في التقريب بين أفراد شعب تيمور - ليشتي. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للدور الذي تضطلع به اللجنة الوطنية للانتخابات والأمانة التقنية لإدارة الانتخابات وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في عمليات التحضير للانتخابات. وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى تيمور - ليشتي، ورحب بوجود مراقبين محليين ودوليين لمراقبة الانتخابات في تيمور - ليشتي.

أوروبا

جورجيا

في ١٠ نيسان/أبريل، قدم جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في جورجيا، آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2007/182). وأشار إلى أنه في الوقت الذي أجاب فيه التحقيق الذي أجراه الفريق المشترك لتقصي الحقائق في هجمات ١١ آذار/مارس العسكرية في منطقة وادي كودوري العليا على عدد من التساؤلات، فإنه يلزم المزيد من المعلومات. وكان من الضروري البحث عن سبل لتحسين المراقبة الدولية. وحث الممثل الخاص كلا الجانبين على العمل لمعالجة الوضع. وأشار إلى جوانب من التقدم الحقيقي وإلى أن المقترحات المقدمة بشأن تدابير بناء الثقة كانت محصلة اجتماع شباط/فبراير في جنيف، وأنها إذا نُفذت ستقدم زخماً حيويًا يكون دافعاً إلى الحوار. وقد شدد على الدور الحيوي المستمر لفريق أصدقاء الأمين العام. وأدى أيضاً رئيس مجلس وزراء جورجيا، زوراب نوغايدي، ببيان في هذا الاجتماع. وسبق هذا الاجتماع عقد اجتماع خاص عقد مع البلدان المساهمة بقوات إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

وفي مناقشة لاحقة جرت أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن زيادة التوتر بين الجانبين الجورجي والأبخازي، وخلصوا إلى أن ثمة حاجة ملحة لاستئناف الأطراف الحوار بالتزام وهمة من أجل بناء الثقة على نحو ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦). وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الوضع الإنساني في منطقة الصراع وإزاء محنة المشردين داخليا واللاجئين. وقد أعرب عن تأييد قوي لعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وفريق الأصدقاء.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٧٥٢ (٢٠٠٧)، الذي يقضي بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لغاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفقا لما أوصى به الأمين العام في التقرير المذكور آنفا. وأمد المجلس من جديد التزام جميع الدول

الأعضاء بسيادة واستقلال وسلامة أراضي جورجيا داخل حدود معترف بها دولياً، ودعا كلا الطرفين لاستئناف الحوار، مع الاستفادة التامة من جميع الآليات الموجودة، لتحقيق الامتثال التام للاتفاقات السابقة بشأن وقف إطلاق النار ونبذ العنف، ولإنجاز الاتفاقات دون إبطاء بشأن نبذ العنف وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً. وقد شدد المجلس على أهمية دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في إرساء الاستقرار ودور قوة رابطة الدول المستقلة لحفظ السلام في منطقة الصراع. وأيد المجلس كذلك الاقتراحات المتعلقة بتدابير بناء الثقة، وحث كلا الطرفين على مساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والشركاء الدوليين على المشاركة فوراً في تنفيذ هذه التدابير دون شروط. ورحب المجلس بالتقدم الذي أحرزه كلا الطرفين نحو تنفيذ القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦). ودان المجلس هجمات ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ على القرى الموجودة في منطقة وادي كودوري العليا، وحث الطرفين على أن يعالج كل منهما جدياً الشواغل الأمنية المشروعة للطرف الآخر، وعلى الإحجام عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعوق تقدم عملية السلام وعلى بذل التعاون اللازم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة رابطة الدول المستقلة لحفظ السلام.

قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٣ نيسان/أبريل، قدم المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، الرئيس مارتي أهتيساري، إحاطة إلى مجلس الأمن أثناء نقاش خاص بشأن اقتراحاته المتعلقة بمركز كوسوفو النهائي. وأدلى فويسلاف كوستونيتشا، رئيس وزراء صربيا، ببيان. كما تحدث يواكيم رويكر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، في جانب من بيانه باسم فاطمير سيديو (رئيس كوسوفو). ووجهت إلى الرئيس أهتيساري أسئلة من أعضاء المجلس أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، إحاطة إلى المجلس في مشاورات المجلس بكامل هيئته عن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، قبل إفاد بعثة المجلس المعنية بمسألة كوسوفو إلى بروكسل وبلغراد وكوسوفو وفيينا في الفترة ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل.

مسائل مواضيعية

رسالة موجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة

في ١٧ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بُنيت على أساس رسالة موجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة (S/2007/186)، يحيل بها ورقة مفاهيمية تحدد بعض الآثار المحتملة لتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين.

وأدى الأمين العام بيان كرر فيه التهديدات الناجمة عن تدهور البيئة وشح الموارد، بما في ذلك إمكانيتها على زعزعة استقرار مناطق هي عرضة للصراعات فعلا. وأكد أن تكلفة الوقاية ستكون ماليا وبشرياً أقل بكثير من تكلفة الصراع وعواقبه. وفي إطار الحث على تركيز أوضاع على مزايا العمل المبكر، اقترح الأمين العام ضرورة الاستعانة بموارد المجتمع المدني والقطاع الخاص، وركز على أن يضطلع هذا المجلس بدور في العمل مع هيئات حكومية دولية أخرى لمعالجة هذه الأسباب الجذرية المحتملة للصراع. وقال إن الأمانة العامة أبدت استعدادها للمساعدة.

وأدى بيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو ما يزيد على ٤٠ دولة أخرى من الدول الأعضاء. واعترف كثيرون بما يسببه تغير المناخ من مشاكل خطيرة، بما في ذلك ما ينطوي عليه من عواقب أمنية. واتفقت دول عدة على أن تغير المناخ ليس مجرد تهديد لأمنهم في المستقبل، بل هو أيضا تهديد في الوقت الراهن. وأبدت بعض الدول خشية على وجودها في المستقبل. وأعربت دول أخرى عن القلق إزاء المشاكل التي يسببها تغير المناخ، وإن أبدت اعتقادها بأن مجلس الأمن ليس المكان المناسب للمناقشة. واقترح البعض محافل بديلة لمتابعة هذا الموضوع أيضا، ومنها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ودعا البعض إلى إجراء مناقشة بشأن تغير المناخ تشمل أبعاده الأمنية أثناء دورات استثنائية أو أجزاء رفيعة المستوى لهذه الهيئات تُعقد في المستقبل. وأشار في الختام وزير خارجية المملكة المتحدة، الذي ترأس الاجتماع، إلى الطابع المعقد الصعب لهذه المسألة وإلى ضرورة معالجتها بطرق مختلفة وفي محافل شتى.

التهديدات التي تسببها الأعمال الإرهابية للسلم والأمن الدوليين

في ١٢ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/10)، يدين بأشد العبارات الهجمات الانتحارية التي وقعت في الجزائر في ١١ نيسان/أبريل. وأعرب عن أسفه بشأن الضحايا وعن تعازيه لأسرهم ولشعب الجزائر وحكومته. وشدد على ضرورة

جلب هؤلاء المتورطين في أعمال الإرهاب إلى العدالة، وحث جميع الدول على أن تتعاون
تعاوناً فعالاً مع السلطات الجزائرية في هذا الصدد وفقاً لالتزاماتها الدولية.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/11) يدين
بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على مجلس النواب العراقي في بغداد في ١٢ نيسان/أبريل.
وأعرب المجلس عن أسفه بشأن الضحايا وعن تعازيه لأسرهم ولشعب العراق وحكومته.
وشدد على ضرورة سوق هؤلاء المتورطين في أعمال إرهابية إلى العدالة، وحث جميع الدول
على أن تتعاون بشكل فعال مع السلطات العراقية في هذا الصدد وفقاً لالتزاماتها الدولية.
وبالإضافة إلى ذلك، دعم المجلس الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية
والمشاركة السياسية الواسعة ضماناً لوحدة العراق وتحقيق السلم والأمن والاستقرار فيه،
وأكد دعمه لشعب العراق وحكومته، وطالب أولئك الذين يستخدمون العنف في
محاولة منهم لإحباط العملية السياسية بوقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح والمشاركة في
هذه العملية.

مسائل أخرى

القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في ١٦ نيسان/أبريل، قدم السفير مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا ورئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية، إحاطة إلى المجلس أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته بشأن المناقشات التي
جرت في اللجنة، وقدم تقرير اللجنة عن فترة التسعين يوماً الثانية، الذي يغطي الفترة من
١٢ كانون الثاني/يناير لغاية ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وفقاً للفقرة ١٢ (ز) من القرار
١٧١٨ (٢٠٠٦). وقدم السفير سباتافورا لمحة عامة عن تقارير واردة من ٦٨ بلداً ومنظمة
واحدة (الاتحاد الأوروبي)، بشأن تنفيذ القرار. ونوه بأن اللجنة واصلت نظرها في مشروع
مبادئ توجيهية للاضطلاع بعملها.